

أسبوع هزائم الرئيس!

تذكروا هذه الأيام جيداً، وتذكروا مظاهرة الجمعة ١٩ أكتوبر ٢٠١٢، فقد بدأ فيها العد التنازلي لحكم الإخوان، وبدأ الرئيس «الإخواني» محمد مرسي في التدرج على منحنى الهزيمة النهائية، والإخفاق المذهل.

كان حكم الإخوان قدرًا لا يمكن تجنبه، وقبل أكثر من أربع سنوات، توقعت فوز الإخوان الانتخابي في كتاب بعنوان «الأيام الأخيرة»، توقعت فوز الإخوان، وبالنسبة التي فازوا بها بالفعل عقب خلع مبارك، وقلت: إن حكم الإخوان هو أفضل وسيلة لخفض شعبية الإخوان، ولسبب بسيط، هو أن جماعة الإخوان حزب اليمين الرئيسي في مصر، وأنها تمثل مصالح طبقة المليارديرات، وأن سياسة الجماعة لا تمثل بديلاً لسياسة جماعة مبارك، فليس بين الجماعتين تناقض سياسي جوهري، بل التناقض فيزيائي محض، ويركب الطرفان (الباص) نفسه، وإلى ذات الوجهة والهدف، وعنف التزامم الفيزيائي كان السبب الرئيسي في حملات اعتقال الإخوان، فقد بدت جماعة الإخوان كقرين مخيف لجماعة مبارك، خاصة أن جماعة مبارك في نهاية أيامها بدت كرأس بلا قاعدة اجتماعية، بينما بنت جماعة الإخوان قاعدة اجتماعية واسعة، بالعمل الخيري والدعوة الدينية، بدت جماعة مبارك كرأس معلقة تتبنى سياسة معلقة، وراحت ضحية تآكل قواعدها الاجتماعية، راحت ضحية عزلة الرأس، بينما بدت جماعة الإخوان على العكس بالضبط فيزيائياً، لكن بلا بديل سياسي اقتصادي اجتماعي، فليس عندها سوى سياسة مبارك المعلقة ذاتها، وهو ما تدافعت مظاهره مع الحكم الفعلي للإخوان، وخاصة بعد فوز الرئيس الإخواني في ظروف اضطرار سياسي، فلم تفلح اللحى في افتعال فرق، ولا صلوات مرسي الأمنية كل يوم جمعة، وبدت القصة على حقيقتها الصادمة،

وتبين أن مشروع النهضة مجرد مطب هواء، وأن السياسة المعلقة الموروثة عن مبارك تفعل فعلها، وتؤدي إلى تآكل القاعدة الاجتماعية للإخوان، ففي خمسة شهور فصلت انتخابات البرلمان الأولى عن انتخابات الرئاسة الأولى، فقد تنظيم جماعة الإخوان ثلث قاعدته التصويتية، وبدا الميل لانخفاض شعبية الإخوان مطردا، وهو ما يفسر تزايد العنف اللفظي والبدني المدار من قبل قيادة الإخوان، وهو ما يؤدي بدوره إلى مزيد من تآكل القاعدة الاجتماعية، وعلى نحو ما جرى في مظاهرات جمعة ١٢ أكتوبر ٢٠١٢، والتي جرت فيها قيادة الإخوان نفس أساليب عمل جهاز أمن الدولة أيام مبارك، وورطت شباب الإخوان في حرب دموية ضد المتظاهرين من القوى الثورية، وفي ذات التوقيت الذي بان فيه نخب مرسى بإثارته زوبعة إقالة النائب العام، والتي هزم فيها مرسى بالضربة القاضية، وتماما كما حدث في سقوط الإخوان بميدان التحرير، والنجاح المبشر لمظاهرة الثورين في ١٩ أكتوبر ٢٠١٢، والتي حملت شعار (مصر مش عزبة) لا لجماعة مبارك ولا لجماعة الإخوان.

وفي أسبوع هزائم مرسى والإخوان، بدت المصادفات في حكم الأقدار، فقد أرادت إسرائيل إحراج صديقها مرسى الذي حل في دور مبارك نفسه، وقامت بتسريب صورة ضوئية من رسالة مرسى الحميمية إلى «عزيزه وصديقه العظيم شيمون بيريز» رئيس كيان الاغتصاب الإسرائيلي، والتي بدت مفرطة في عاطفتها المذهلة، وتحدث فيها مرسى عن «علاقات المحبة» مع إسرائيل، وختم قائلا لبيريز بالنص «أعرب لفخامتكم عما أتمناه لشخصكم من السعادة ولبلادكم من الرغد»، ووقع الرسالة على طريقة «صديقك الوفي محمد مرسى»، وعلى قدر ما مثلته الرسالة من صدمة للرأي العام الوطني في مصر، وانكشاف لحقيقة موقف قيادة الإخوان من إسرائيل، فقد أثارت الرسالة ارتباكا معتادا في مؤسسة رئاسة مرسى، والتي فكرت في النفي قبل أن تعترف، ثم ادعت أن الرسالة روتينية (!)، مع أنها

بعيدة جدا عن المعنى الدبلوماسي البارد، وأقرب ما تكون إلى الخطاب الغرامى الحار، وهو ما كشف ركافة مؤسسة الرئاسة، وركافة مرسى نفسه، والذي حاولت قيادة الإخوان تصويره في صورة البطل المغوار، والذي أزاح السلطة السياسية للمجلس العسكرى السابق بجرة قلم، فإذا بالدنيا كلها تكتشف حقيقة ما قلناه مبكراً، وبالذات عن «الدولة العبيطة» والرئيس الذى هو كذلك، فلم تجر إزاحة مجلس طنطاوى وعنان بقرار منفرد كما أشاعوا، بل كانت القصة كلها مجرد صفقة وعهد أمان، وأديرت برعاية الأمريكين المتحمسين لمرسى وجماعته الإخوانية، وبشرط تحصيل طنطاوى وعنان، ومنع مساءلتها — مع الآخرين — قضائياً في جرائم المال والدم، وإحالة كل البلاغات بالخصوص إلى مدافن النيابة العسكرية، وقد جرب مرسى أن يناور في هذه النقطة بالذات، وصدرت عنه تصريحات توحى بأنه لا أحد فوق الحساب، وكانت الإشارة ظاهرة إلى طنطاوى وعنان بالذات في خطابه أمام طلبة جامعة القاهرة، وفي حشد إخوانى مختار، ثم تواترت الإيحاءات ذاتها مع غياب طنطاوى وعنان عن الاحتفال بذكرى حرب ١٩٧٣، ثم تحولت الإيحاءات إلى حوادث بإحالة البلاغات لقاضى تحقيق مكلف من وزير العدل أحمد مكى، وهو ما بدا معه كأن طنطاوى وعنان على شفا المحاكمة فعلاً، أو كأن الصفقة يجرى الخروج عليها من قبل مرسى، وبدواعى كسب شعبية ما تنقذه من حرج موقفه، وهنا جاءت اللطمة مدوية، ومن جهة قيادة الجيش الجديدة التى عينها مرسى نفسه، وأصدرت قيادة الجيش أمراً لمرسى بإقالة رئيس تحرير جريدة «الجمهورية»، لنشره خبراً عن متابعة التحقيقات الجارية بشأن طنطاوى وعنان، ونفذ مرسى أمر قيادة الجيش على الفور، وبسرعة صاروخية لافتة للنظر، ثم جرت استتابته علناً أثناء حضوره لمشروع تدريبى للجيش الثانى، وتراجع مرسى إلى نقطة الصفر، وأكد رفضه المطلق لما ينشر عن القيادة السابقة للقوات المسلحة، وقال بالنص «إنه يتشاور دائماً مع طنطاوى وعنان». ووصف ما

ينشر عن طنطاوى وعنان بأنه «محاولة للوقية» بينه وبين الجيش، بدا مرسى مذعورًا هذه المرة من غضب الجيش، وتراجع بصورة مخزية تماما، كتراجعه المخزى في زوبعة إقالة النائب العام المعين من قبل المخلوع مبارك، وكذا تراجعته أمام غضب «الفلولى» الكبير أحمد الزند رئيس نادى القضاة، والذي حذر مرسى بقوله «لسنا طنطاوى وعنان»، وهو ما استثار حمية قيادة الجيش، والتي بادرت ببسط حمايتها على طنطاوى وعنان، ورفعت إصبع «الفيديو» على طريقة القضاة، وخضع مرسى في الحالين، وبدا كرجل مذعور يريد أن يفلت فقط بمزايا البقاء في منصبه، وحتى لو تحول إلى ديكور فارغ من المعنى، وحتى لو اقتصرته مهامه على أداء صلوات الجمع في حراسة الآلاف من قوات الأمن والحرس الجمهورى (!).

وهكذا، بدا أسبوع (١٢ أكتوبر - ١٩ أكتوبر ٢٠١٢) أسبوع هزائم مرسى بامتياز، وانكشف صورته المصنوعة، وركاكة مؤسسته الرئاسية، وحيرة قيادة الإخوان التي تتلف أعصابها، وتحاول الابتعاد بمصيرها عن فشل مرسى، وقبل أسبوع الهزائم، كانت قيادة الإخوان تتخوف مما تتصوره تناقضا في المصائر، كانت القيادة تلاحظ مفارقة ما أسمته زيادة شعبية مرسى مقابل انخفاض شعبية الإخوان، ثم لحقت الخيبة بالاثنين معا في أسبوع واحد، ولم يتبق لمرسى سوى عروضة الهزلية البائسة، والتي يبدو فيها على حالة «الانبساط المرضى»، تماما كحالة «الضحك المرضى» المعروفة في عالم الطب، فأنت تلاحظ أن مرسى يبدو أكثر تأنقا، يبدو فرحا بنفسه، و«لابس مزيكًا»، وكأنه لا يصدق بعد أنه صار رئيسا، وتلك حالة مزاجية غريبة، تستثمرها بيروقراطية الدولة المصرية، وتحيطه بمظاهر أبهة، وحشود أمن، وبروتوكولات احترام منافع، تعطيه «يونيفورم الرئاسة»، وتسلب منه صلاحيات الرئاسة، وتتركه معلقًا كقميص رئاسة بلا جسد رئاسة.

"صوت الأمة" في ٢٢ أكتوبر ٢٠١٢